الاستراتيجيات الحكومية المطبقة للحد من ظاهرة البطالة بالسوق المصري

زمزم فاروق فكري عبدالرحمن [1]
zmzmalbna15@gmail.com

المستخلص:

تمثل ظاهرة البطالة صورة من اخطر الظواهر التي تواجه الدول النامية حاليا وخصوصا مصر، نظراً لآثارها السلبية التى لا تقتصر فقط على الجانب الإقتصادي بل تمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي أيضا ونجد أن مشكلة البطالة في الدول النامية اكثر عبئا منها على الدول المتقدمة، حيث أن اعدادالعاطلين في الدول النامية يساوى ستة أضعاف مثيله في الدول المتقدمة.

يهدف البحث الي تسليط الضوء على الاستراتيجيات المطبقة من قبل الحكومة المصرية ومدي نجحها او المحقق منها للحد من ظاهرة البطالة خصوصا لتفشي الازمة في الاونة الاخيرة مما تسبب في حالة الصخب في السوق،وتطرق ايضا لتقييم هذه الاستراتيجيات المنتهجة للتوصل الي بعض الحلول والتوصيات التي قد تساهم في الحد من الظاهرة لعدم التكرار لاحقا او لتحقيق التوازن في سوق العمل المصري، وتوصل البحث إلي أن تفاقم ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح الاستراتيجية الإقتصادية بشكل عام والاستراتيجية التعليمية و الإستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكيفية العمل في أن واحد إذ

1- دكتوراة بالعلوم الاقتصادية والمالية محامية بالنقض

ترتب على تلك الاستراتيجيات تدن وتراجع في مستويات الإستثمار مما أدى إلى إضعاف قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة، كما ترتب عليها أيضاً وجود أنماط استثمارية لا تشجع على النمو كثيف العمل.

كلمات مفتاحية:

سوق العمل المصري، الاستراتيجيات المباشرة والغير مباشرة، ظاهرة البطالة، تقيم الاستراتيجيات المنتهجة، الفجوة بين العرض والطلب .

Abstract:

The phenomenon of unemployment represents one of the most dangerous phenomena facing developing countries today, especially Egypt, due to its negative effects, which are not only limited to the economic aspect, but extend to the social and political aspects as well. developing countries is six times more than that of developed countries.

The research aims to focus on the strategies applied by the Egyptian government and the extent of their success or achieved from them to reduce the phenomenon of unemployment, especially due to the recent outbreak of the crisis, which caused a state of turmoil in the market, and it also touched on evaluating these strategies in order to reach some solutions and recommendations that may contribute to Reducing the phenomenon so as not to recur later or to achieve balance in the Egyptian labor market, and the research concluded that the exacerbation of the unemployment phenomenon is due primarily to the failure of the economic strategy in general and the investment strategy in particular in achieving high growth rates and how to work at the same time as it resulted in These strategies are declining and declining in investment levels, which has led to weakening the economy's ability to generate productive job opportunities. It also resulted in the existence of investment patterns that do not encourage labor-intensive growth.

Keywords:

The Egyptian labor market, direct and indirect strategies, the phenomenon of unemployment, assessing the strategies used, the gap between supply and demand.

مقدمة:

مما لا شك فيه ان ادراكنا لأزمة البطالة وتحقيق فرص عمل جديدة يعتبر من اهم المواجهات التي تقف عائق امام واضعي الخطط الاستراتيجية في السوق المصري وكان من الطبيعي ان تقوم الحكومة كما هو على ارض الواقع بالتخطيط لهذه الازمة ووضع الحلول والحلول البديلة على راس خططها الاصلاحية وتحديتها التنموية، فالحكومة تعلم ان البطالة الي جانب انها اهدار للموارد البشرية الخلاقة لديها ،فهي ايضا تمثل مصدرا خطيرا لتهديد الاستقرارالسياسي ، لما يترتب عليها من أثار سلبية وحتى تتحقق رؤيتنا الخاصة في البحث يجب عرض الاستراتيجيات التى اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة هذه الازمة ومحاولة تقييمها وعرض ماتضح من نتائج ثم عرض التوصيات اللازمة لادارة الازمة في سوق العمل.

فسوق العمل المصري يعاني كأي سوق عربي من مجموعة مركبة من التحديات الغير متوازنة و التي ادت بالأخير إلي ظهور عدد من الأزمات المترتبة عليها سواء كانت الازمات الاقتصادية ام الادارية ام الاجتماعية، والتى تتمثل في عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل المصرىوالتي تمثلت في ازمة البطالة بكافة انماطها، ايضا عدم المساواة في الأجور ....، والعديد من الازمات النوعية الاخري كالاقتصاد الغير منظم وضعف الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع الخاص وغيرها والتي تعد من الازمات التى تساهم في تباطؤ النمو والتنمية

الاقتصادية، مما كان يستدعى ان يكون هناك دور واستراتيجية للحكومة لإعادة التوازن وتنظيم سوق العمل.

مشكلة البحث:

تكمُن مشكلة البحث في تفاقم الإختلالات الحادثة بسوق العمل المصري وما نتج عنها أزمات، مما كانت هناك حاجة ضرورية لإعادة النظر في الخطط المطبقة والمستقبلية لتقليل أو تضيق الفجوة التي حدثت خصوصا بين مخرجات العملية التعليمة وحاجة السوق الفعلية الي جانب الاستراتيجيات الاخري المتبعة من قبل الحكومة المصرية للقضاء او للحد من ظاهرة البطالة.

ومن هنا تأتي مشكلة البحث في الاجابة على السؤال التالي:إلي اي مدي ساهمت الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الحكومة في الحد من أزمة البطالة؟

تساؤلات البحث:

تتمثل اهم تساؤلات البحث في التالي:

- ماهى الاستراتيجيات التى اتبعتها الحكومة المصرية في سوق العمل من اجل الحد من تفاقم ازمة البطالة وادارتها؟
- مدى نجاح هذه الاستراتيجيات في مواجهة الازمة وادارتها بالشكل الذي يحقق حصرها ومواجهتها مستقبلا بسوق العمل المصري؟

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة فى الزيادة المستمرة لأزمة للبطالة مع عدم وجود حلول مجدية الى الان لمواجة الازمة و كونها تمثل حاليا اهم واخطرالمشكلات الإقتصادية والإجتماعية، ومدى سعى الدولة المصرية فى اتباع بعض الاستراتيجيات للتصدى لها والحد منها والوقوف على مدى فعالية الاستراتيجيات المطبقة، ومدى جديتها فى حل الأزمة، كل ذلك للمحاولة للوصول إلى أهم النتائج والتوصيات التى يمكن من خلالها القضاء او الحد من ازمة البطالة التى تؤثر بشكل سلبي فى سوق العمل المصرى، ويؤدى إلى حدوث العديد من الإختلالات والتشوهات .

اهداف الدراسة:

معرفة الاستراتيجيات المطبقة للحد من ازمة البطالة في السوق المصري.

عرض مدي فعالية الاستراتيجيات المنتهجة لادارة الازمة في سوق العمل المصري.

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة علي المنهج العلمي الذى يتفاعل في ثناياه (المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي والاسلوب التحليلي) وهو من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم للوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية أو إنسانية، حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويمكن أن يُعبر عنها كيفاً وكماً.

مصادر جمع البيانات:

الوثائق، السجلات والتقارير الرسمية والمجموعات الإحصائية.

تقسيم البحث:

يشتمل البحث على فصلين وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول: الاستراتيجيات المطبقة بسوق العمل المصري لادارة أزمة البطالة.

الفصل الثاني: تقييم الاستراتيجيات المطبقة بسوق العمل المصري لادارة ازمة البطالة.

خـــــــاتمـــــة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الاستراتيجيات المطبقة بسوق العمل المصري لادارة ازمة البطالة

تمهيد :

يواجه المجتمع المصرى أزمة حقيقية تتمثل في" أزمة البطالة "وخاصة بطالة الخريجين وهى تمثل واحدة من أبرز الأزمات وأخطرها، كما تمثل إدارة الأزمات حقلاً جديداً من الحقول التى من خلالها تتاح الفرصة الجيدة للكشف عن مدى كفاءة الأجهزة الإدارية في مواجهة المواقف الطارئة، وتختلف هذه الكفاءة بإختلاف الاستعدادات التي تمتلكها كل دولة، وهذه الاستعدادات هى الأخرى تختلف من دولة لأخرى حسب درجة نموها وتقدمها، وتحتاج إدارة الأزمة إلى نمط خاص من الإدارة نظراً لطبيعتها وخصائصها المتميزة، وكان من اللازم على الدولة مواجهة ظاهرة البطالة، وخاصة بطالة المتعلمين وذلك بانتهاج سياسات مباشرة وأخرى غير مباشرة محاولة منها للحد من آثار تلك الأزمة، وفيما يلى نعرض لتلك الاستراتيجيات وآثارها على الإقتصاد بشكل عام كالتالي:

اولا/ المفهوم العام لظاهرة البطالة.

يمكن تعريف أزمة البطالة بانها: الحالة التي يتواجد الافراد المتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لايجدونه، كما تعتبر زيادة القوة البشرية التى تبحث عن عمل اكبر من فرص العمل التى يتيحها المجنمع بمؤسساته

المختلفة والعاطل لايعمل وهو قادر عليه ويبحث عنه ولايجده،ويقصد بها ايضا الافراد الذين لايعملون ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عنه.

ويجدر توضيح أن هناك حدا تصبح فيه البطالة مشكلة، ففى كل دول العالم توجد فئة من الافراد الذين لايعملون وهم متاحين للعمل ويبحثون عنه وهم بالضرورة طبقا للتعريف عاطلون ولكنهم لايمثلون مشكلة لوجود بدل اعانة للتوظيف،وهو مستوى التوظيف الكامل والامثل لهيكل سوق العمل،والذى يتوازن فيه حجم الطلب الاقتصادى من قوة العمل مع حجم المعروض منها فى سوق العمل .[2]

حيث يحتل مفهوم البطالة حيزا هاما فى عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والاحصاء والاجتماع ،فالمنظور الاقتصادى لتحديد البطالة يهتم بالقاء الضوء على اشكالها وانواعها واسبابها،والمفاهيم المتعلقة بهذه القضية ،كما يمتد التحليل الاقتصادى ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية والتى تعوق التشغيل الكامل وتعثر النظام الاقتصادى نحو توفير فرص عمل جديدة لكل قادر علية، اما المنظور الاجتماعى للبطالة فانه يتناولها بوصفها ظاهرة من الظواهر السلبية التى يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التى تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها ، ومن هذه الاثار الجرائم وغيرها من اثار الانحراف التى يقترن ظهورها وانتشارها بظاهرة البطالة. [3]

([2]) دكتور:رمزى ذكى/الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة،عالم المعرفة، الكويت، 1998ص19

(3)(ظافر طاهر حسان/تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي-مشكلة البطالة وامكانية حلها،مجلة الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد الثانى والخمسون،2012)

لذلك نجد ان موضوع البطالة قد استحوذ بشكل رئيسي على عناية اصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعين او الاقتصادين ، بوصفه موضوع يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذلك لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بالاقتصاد والاجتماع والجريمة الا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة ،[4]

وان كان وجود عجز فى القوى العاملة يمثل ازمة، فان وجود فائض ووفرة يمثل ازمة وكارثة مؤكدة، ويعد من الازمات الخطيرة وذلك لانه لا يتيح الاستفادة العادلة من القوى العاملة، فوجود الندرة يؤدى الى الضغط والعبء وعدم امكانية تحقيق الاهداف، بالاضافة الى العديد من الصعوبات والمشكلات، ووجود الفائض يؤدى الى ارتفاع التكلفة نتيجة الاعداد الزائدة عن الحاجة الفعلية لسوق العمل. [5]

(4) دكتور :محمد حسين عبدالقوى،البطالة المشكلة والعلاج،مركز الاعلام الامنى، البحرين، 2010،ص2

(5) دكتور :محمد علاء عبدالقادر ،البطالة اساليب المواجهه لدعم السلام الاجنماعى والامن القومى فى ظل الجات .العولمة –تحديات الاصلاح الاقتصادى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص11.

ثانيا / الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة في مصر

أولاً: الاستراتيجية السكانية:

يقصد بالاستراتيجية السكانية: مجموعة الإجراءات والأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تقوم بوضعها الحكومة أو المؤسسات الإقليمية والدولية بغرض تعديل اتجاهات المتغيرات السكانية، وتتجسد هذه الاستراتيجية في التوزيع الداخلي للسكان والهجرة الداخلية وبرامج تنظيم الأسرة، والهجرة الخارجية(6).

فالدول التي تعانى من مشكلة الزيادة السكانية، يتضح أن عرض العمل يتسم بالوفرة، والتى تعتبر نتيجة طبيعية لإرتفاع معدل نمو السكان من جهة، وعدم قدرة اقتصادياًت هذه الدول على توفير مجالات العمل التي تلزم لإمتصاص العرض المتزايد من القوى العاملة من جهة أخري.

حيث ان أرتفاع معدل نمو السكان من شأنه أن يدفع إلى سوق العمل بأعداد إضافية متزايدة من الأيدى العاملة، بينما تقل قدرة اقتصادياًت هذه الدول على توفير فرص العمل اللازمة لتوظيف هؤلاء العمال أي أن النمو الكبير في الأيدى العاملة يقابله نمو بطئ نسبيا في الطلب عليها، ومن هنا تحدث الفجوة بين كلاً من العرض والطلب من القوة العاملة، وتزداد حدة الفجوة بمضى الوقت(7).

---

(6) د. على عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها "دراسة تحليلية-تطبيقية" كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص168.

(7) د. العشري حسين درويش: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 116-117.

وتعنى الفجوة بسوق العمل تزايد عدد الباحثين عن عمل بالمقارنة بفرص العمل المتاحة في الإقتصاد المصري[8]، وبما أن عرض العمل يتأثر بعدد من العوامل التي من أهمها معدل النمو السكانى فقد حاولت الدولة عن طريق بعض الاستراتيجيات الحد من إرتفاع هذه المعدلات للنمو السكانى[9]، ومن أهمها القيام بالحملات المختلفة لتنظيم الأسرة، واستراتيجية نشر التعليم، وأيضاً رفع المستوى الصحى للسكان إلا أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة صاحب ذلك ارتفاع في معدل النمو السكانى في الفترات الأخيرة[10].

ويتضح من إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛ أن عدد سكان مصر بلغ 102.3 مليون نسمة في 5 يوليو عام 2021، فقد ارتفع عدد سكان مصر من 72.8 مليون نسمة وفقاً لتعداد عام 2006 إلى 96.4 مليون نسمة في تعداد عام 2017، وارتفع إلى 100.3 مليون نسمة في عام 2019، بزيادة قدرها 7.1 مليون نسمة عن بيانات آخر تعداد، (51.5٪ ذكور،48.5٪ إناث)، وبلغت

(8) Awad I., "Economic Reform, Employment Policy in Egypt", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference Egyptian Economy, Economic Department, Faculty of Economics and Political Science- Cairo University, Apr.13,14,2003, pp.1-4.

(9) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: العلاقة بين جودة التعليم واختلالات سوق العمل، كلية الحقوق، جامعة بنها، ص177.

(10) د. سميحة السيد فوزى: استراتيجية مواجهة البطالة "رؤية من خلال تجارب بعض الـــدول الأخرى"، المؤتمر الأول. لقسم الاقتصاد بعنوان البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص1055.

نسبة النوع 106.1 ذكر لكل 100 أنثى، ووصل تعداد السكان في عام 2020 إلى 102.3 مليون نسمة، والشكل (رقم 1) يوضح تعداد السكان بمصر منذ عام 2004 وحتى عام 2022.

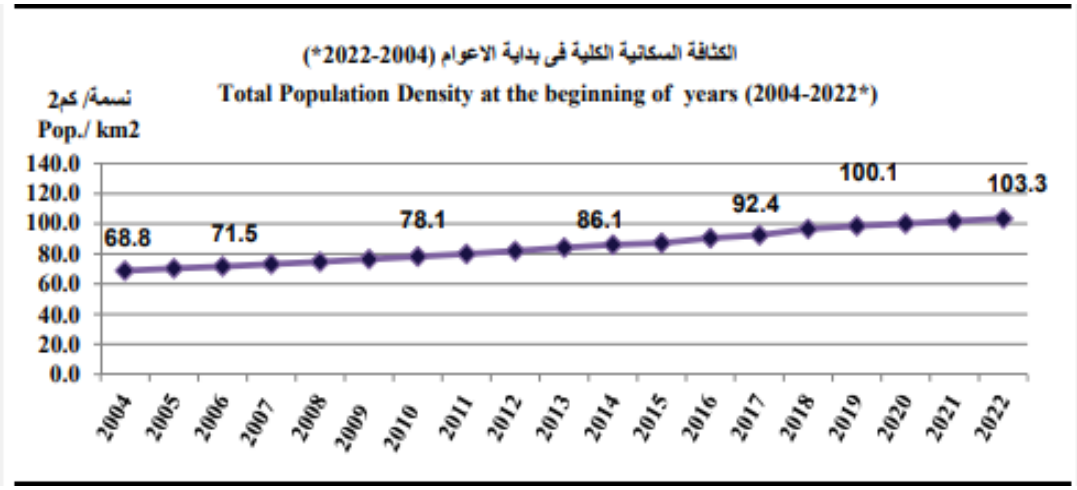

شكل (1) تعداد سكان مصر في الفترة من 2004 وحتى عام 2022

المصدر: الباحثة بناء على إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن خلال الشكل رقم (1) يتضح ان معدلات النمو السكاني انخفضت في السنوات من 2019 وحتى 2022 عنها في الفترة من 2004 وحتى 2007.

إلا انه يجدر بالذكر ان ننظر إلى بعض التجارب الدولية التي نجحت في التحكم في معدلات النمو السكاني لديها، مثل: اليابان والهند وسنغافورة نجحت تلك

الدول من خلال استخدام بعض المزايا النقدية للأسر في حالة تحديد عدد الأطفال على طفلين أو ثلاثة، وعلى العكس كانت أحياناً تفرض ضرائب على الأسر كبيرة الحجم (يزيد عدد أطفالها عن 5 أطفال)، أما الصين استخدمت الحكومة عدد من الاستراتيجيات المالية للتشجيع على تنظيم النسل، حتى أن معدل النمو السكاني انخفض من 3% في الستينيات ووصل إلى 1% في بداية الثمانينيات أما في الهند اتبعت الحكومة استراتيجية رفع السن القانونى للزواج، وتايوان قامت الدولة بمنح مزايا تعليمية للأسر الصغيرة[11].

ثانياً: الاستراتيجية التعليمية:

استراتيجية التعليم تعني مجموعة من التشريعات والقرارات التي تتضمن تطوير وتحديث العملية التعليمية وتحديد الوسائل اللازمة لاجل ذلك، وتعد جزء مؤثر واساسي من الاستراتيجيات العامة لاي دولة عربية، وهي من أهم الاستراتيجيات المؤثرة في الاتجاهات متوسطة المدى، وطويلة المدى في سوق العمل والهدف الإقتصادى من التعليم والتدريب هو توفير المؤهلات والمهارات المطلوبة في سوق العمل، بما يكفل فرص متكافئة للأفراد في الحصول على وظيفة تتناسب مع المهارات المكتسبة والتطلعات والميول لهؤلاء الأفراد[12].

(11) د.مجدي محمود شهاب: متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها علي مشكلة البطالة في مصر، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص134-135.

(12) د. على عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة وأثر الاصلاح الاقتصادي عليها"دراسة تحليلة_تطبيقية"كلية التجارة، جامعة اسكندرية، الدار الجامعية،2005، ص173.

ويمكن اعتبار ان إصلاح الاستراتيجية التعليمية كان من أهم المداخل التي استخدمت للتصدي لفجوة سوق العمل، ومحاصرتها في أكثر من دولة[13] كما انها تحظي باهتمام كبير من قبل صانعي القرارات حيث انها ترتبط بشكل مباشر بالوطن وتطلعات المجتمع والاهداف المرجوة وتعد مؤشر هام يوضح امتمام الحكومة وهوية الوطن وتدل على التقدم والنهضة والاستقرار ويساهم التخطيط الجيد للتعملية التعليمية والتدريبية في تحسين ورفع مستوى المعيشة،وتطوير العنصر البشري وكما جاء في تعريف بيكر (Becker) بأن رأس المال البشري هو "مجموعة من الأصول التي يجلبها معه الفرد للمؤسسة من خبرات سابقة أو تعليم أو تدريب، أو كل الخبرات التي يحصل عليها من قبل المنظمة وتسهم في زيادة إنتاجيته"، فعندما تحدث فجوة بين رأس المال البشري والأشكال الأخرى لرأس المال، فلابد أن ينصب التفضيل والإهتمام بالبشر من ناحية الإعداد والتدريب وذلك زيادة للخبرة والدعم للقدرة[14].

التوسع في استراتيجية التعليم المجانى، وربط التعيين في الحكومة بالحصول على الشهادة العليا أدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين المتعلمين لتمثل ما يقرب من 90%

(13) د. مجدي محمود شهاب: متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها علي مشكلة البطالة فـــي مصر، مرجع سابق، ص135.

(14) طربح: محمد محمد إبراهيم: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، بحوث ومقالات، ص443.

من البطالة السافرة في منتصف الثمانينات[15] وكما لوحظ أيضاً أن العمل عنصر غير متجانس من عناصر الانتاج، إذ تنقسم العمالة إلى عمالة ماهرة وغير ماهرة، والعمالة الماهرة تتنوع وفقاً للمهنة والتعليم والتدريب، وتختلف العمالة غير الماهرة اختلافات كثيرة إلا أنها تشترك فيما بينها في خاصية الأمية أو شبة الأمية، وتحتل نسبة كبيرة في سوق العمل المصري، ومن ثم فإن التعليم والتدريب يدخلان بطريق مباشر في تحديد نوع العمل سواء أكان ماهر أو شبه ماهر أو غير ماهر، وبالتالي فإن عملية تطويروإصلاح الاستراتيجية التعليمية في مصر يعد شرطاً ضروريا أو مدخلا أساسياً لمعالجة اختلالات سوق العمل سواء الكمية أو الكيفيةويجب ان يتم بصورة خاصة تواكب وتتلائم مع المتغيرات السريعة المحيطة بالبيئة وعلى ضوء تخطيط فعال مع وضع الجداول الزمنية الكافية للنظر في التوصيات والنتائج المقترحة للوصول للهدف المنشود.

و في ظل بطالة المتعلمين من حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة نلاحظ أن هناك ظاهرة الأمية في المجتمع المصري والتى وصلت نسبتها 29.3% في عام 2006، بجانب من يقرأون ويكتبون فقط- بدون شهادات- فهذا يعنى انخفاض الأداء الاقتصادى وتدنى قدرات العاملين وعدم استطاعتهم استيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة والاستفادة من برامج التدريب، وترجع أسباب تزايد الأمية إلى الخلل في

(15) د. سميحة السيد فوزى: سياسة مواجهة البطالة "رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخري، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد بعنوان"البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1989، ص1070.

توزيع الاستثمارات الموجهة للتعليم والتحيز الواضح للتعليم العالى والمتوسط وانخفاضها للتعليم الأساسي[16].

وعلى الرغم من الزيادة المضطردة في أعداد المدارس والجامعات، وتزايد أعداد المقيدين بهما، والجهود المبذولة في سبيل تطوير التعليم المصرى وتحديثه، إلا أن ذلك كله لم ينجح في القضاء على الأمية، وكذلك فشلت الاستراتيجية التعليمية في تحقيق الاتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالى فان نظام التعليم في مصر يعانى من وجود فجوة متزايدة فيما بين المناهج الدراسية وما يحصله الطلبة من معلومات وقدرات من ناحية، ومن ناحية أخرى بين متطلبات الواقع العملى والتطبيقي مما أدى إلى قائمة طويلة من الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم[17].

ويلاحظ في مصر أن ازدياد التكلفة الاجتماعية للتعليم تحفز الطلاب على زيادة الطلب على التعليم الجامعى، ومن ثم يزيد لديه العائد المنتظر الحصول عليه بعد نهاية التعليم كلما كان الفرق بين العائد المتوقع يفوق التكلفة الخاصة للتعليم، ويأتى ذلك في ظل مجانية التعليم وعليه سيكون من مصلحة الطلاب إنهاء تعليمهم الثانوى والإلتحاق بالجامعة حيث يتزايد دعم وإنفاق الدولة عليه، ويأتى هذا في ظل توسع الدولة نحو انشاء الجامعات المصرية، وبعد التوقف عن التعين للخريجين من كل

(16) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: مرجع سابق، ص182.
(17) د. على عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص176-177.

التخصصات فكان السبيل الوحيد أمام الخريجين هو الانتظار للحصول على فرصة عمل[18].

ترتيباً على ما تقدم يتضح أن الاستراتيجية التعليمية المنتهجة تعانى من اختلالات كمية وكيفية نوجزها فيما يلي:

1- الاختلالات الكمية في التعليم وتتمثل في:

- الإفراط في الطلب الفردى على التعليم الجامعى:

حيث يتنامى الطلب على التعليم الجامعى بسبب المجانية وانخفاض تكلفة التعليم فتتعاظم القيمة الاجتماعية للتعليم الجامعى.

- التباين بين التوسع المتسارع في التعليم والامكانيات المتاحة:

أصبح تدهور نوعية التعليم وجودته انعكاس لقصور الامكانيات المتاحة حقيقة واقعة على الرغم من التوسع المستمر فيه.

- نمط نمو التعليم:

ويقصد بذلك نمو المقيدين بالتعليم العالى عن المقيدين بالتعليم الأساسي والثانوى، ويلاحظ اختلال نسب المقيدين بكافة مراحل التعليم مع اختلال نصيب التعليم من الإنفاق الجارى والاستثماري عليه، وهذه الاختلالات في منظومة التعليم تؤدى لعدم تكيُف مخرجات التعليم مع سوق العمل، وبالتالى فهذا النمو المتسارع

(18) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: مرجع سابق، ص 183-184.

للتعليم العالى أفضى لوجود اختلالين بسوق العمل، الأول (ظاهرة تصعيد المؤهلات التعليمية بسوق العمل)، والثانى (اختلال هرم العمالة).

والمقصود بظاهرة تصعيد المؤهلات التعليمية هو تشغيل خريجي الجامعات والتعليم العالى في وظائف كان يفترض إشغالها بمؤهلات متوسطة، وهو ما يحرم هؤلاء من تقلد الوظائف المناسبة لهم، ونظرا لارتباط الأجور بالمستوى التعليمي، فيؤدى هذا الإحلال إلى ارتفاع أجور هذه الوظائف التي أصبحت مشغولة بحملة المؤهلات الجامعية، وهو ما يُزيد تشوهات الحوافز بسوق العمل، وما يدل على وجود هذه الظاهرة هو تزايد أعداد حملة المؤهلات الجامعية بوظائف المهن الفنية والعملية والكتابية وأعمال البيع والخدمات، واختلال هرم العمالة يعنى: أن النمو المتسارع للتعليم الجامعى أحد مظاهر الإختلال.

2- الاختلالات الكيفية في التعليم:

لقد عانى التعليم بشقية النظرى والعملى من كثير من المعوقات التي تحد من ملاءمته مع سوق العمل، وتتمثل هذه الاختلالات الكيفية في الآتى:

أ- انخفاض جودة ونوعية التعليم الاساسي: وذلك لعدة أسباب أذكر منها:

- عدم متابعه للتحصيل الدراسي ورعاية الطلاب.
- تفشي المشكلات السلوكية للطلاب المتمثلة في : (الشغب بالمدارس- تكدس الفصول- الاعتماد على الدروس الخصوصية- مشكلة الغياب- التدخين).

- مشكلة الرسوب الناتجة عن التكدس والغياب المستمر وضعف القدرات لدى الطلبة.
- التسرب من التعليم نتيجة صعوبة المناهج، وعدم التعاون بين المدرسة والمنزل والعنف المدرسي وتوتر العلاقة بين الطالب والمدرس.
- رداءة المناهج المدرسية وافتقار الكتاب المدرسي من التدريبات والشرح الكافى وعدم الوضوح والملاءمة للطلبة.

ويفتقر التعليم العام في المرحلة الابتدائية لخلو مناهجه من المناهج الفنية والمهنية حيث تثير مواهب الطلبة وتحفزهم للتعليم المهنى بما يساعدهم على الاختيارات الصحيحة في توجهاتهم العلمية.

وبتحري الإصلاحات المطلوبة في العملية التعليمية تبين ضرورة التركيز بشكل كبير علي تحسين النوعية وأيضاً المهارات التي يخرجها نظام التعليم إلى سوق العمل، ومن الواضح أن نقطة البداية للإصلاح تكمن في مرحلة التعليم الأساسي، حيث أن الإهمال في هذه المرحلة يؤدي إلى حدوث صعوبة التصويب في المراحل أو المستويات الأعلى[19].

(19) طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلـــدان العربية،صـــندوق النقد العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وقائع الندوة المنعقدة في الامارات العربية المتحدة،17-18مايو،1998 ، ص13.

ب- انخفاض مستوى التعليم الفنى والمهنى:

يفتقر التعليم العام في المرحلة الابتدائية لخلو مناهجه من المناهج الفنية والمهنية حيث تثير مواهب الطلبة وتحفزهم للتعليم المهنى بما يساعدهم على الاختيارات الصحيحة في توجهاتهم العلمية، ويتسم التعليم الفنى بقصوره الشديد في التوافق مع المتغيرات التكنولوجية والمهن الجديدة حيث يتمثل هذا القصور في المناهج والأساليب والقائمين على تعليمه، وهو ما يفضى لإنخفاض كفاءته بما لا يتوافق مع سوق العمل.

ج- تدهور مستوى التعليم الجامعى:

يرجع انخفاض كفاءة ونوعية مخرجات التعليم الجامعى إلى الزيادة في نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، خاصة أنه قد حدث ما يشبه الانفجار الطلابي على التعليم الجامعى، ويلاحظ ارتفاع أعداد الطلاب بكليات التجارة والحقوق والآداب والتربية وهو ما ينم عن انخفاض جودة التعليم ونوعيته بين خريجى هذه الكليات ودخول معظم الخريجين منها في صفوف البطالة.

ويتعرض التعليم العالى والجامعى للعديد من المشاكل يمكن اختصارها في التالي:

- قصور التمويل المخصص للبحوث العلمية.
- عدم تحديث المكتبات وسوء حالتها.
- انعدام الرابطة بين منظومة التعليم الجامعى وسوق العمل ومؤسسات الانتاج.

- انتهاج الدولة طرق التدريس التقليدية مع عدم الاهتمام باستخدام التكنولوجيا المناسبة للتدريس[20].

يُعد التعليم قبل الجامعي هو الأساس للتعليم الجامعي والذي بدونه يعتبر التعليم الجامعي مضيعة للوقت، لأننا لن نستطيع تحصيل الأهداف المرجوة، كما أن التعليم الجامعى يمثل أخطر مراحل العملية التعليمية، وأشدها تأثيراً على سوق العمل والانتاجية، فهو المنوط به توفير الموارد البشرية، ذات المهارات والقدرات العلمية، ولارتباطه بعملية البحث العلمي، والتقدم التكنولوجي ودوره في رفع مستوى المعيشة،والارتقاء بالمجتمع[21]

ثالثاً: الاستراتيجية الاستثمارية:

استراتيجيات و اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارفكان هناك ضرورة ملحة في تحطيم حلقة الفقر والبطالة للدول النامية والاتجاه باقتصاديات هذه الدول نحو نمو منتظم وسريع ومستمر، وتواجهنا في هذا الصدد مشكلة اختيار استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية تعمل على تنظيم قرارات الاستثمار وتحدث آثاراً لدفع التنمية.

(20) د.عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: العلاقة بين جودة التعليم واختلالات سوق العمل، مرجع سابق، ص 185-197.

(21) د. محمد عيسي زهران: الإنفاق على التعليم وأثره في استدامة النمو "دراسة تطبيقية علـــى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر التاسع والعشرين، 8-9 فبراير 2020، العدد 537، القاهرة، ص122.

وعلى الرغم من تعدد أساليب التحليل إلا أن آراء الاقتصاديين تميل إلى التميز في هذا الشأن بين استراتيجيتين واحدة هى الاستثمارات المتوازنة أو النمو المتوازن، والأخرى الاستثمارات الدافعة أو النمو غير المتوازن، والمقصود باستراتيجية التنمية: الأسلوب الذي تطبقة الحكومة في رسم الاستراتيجية الائتمانية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة لأخرى باختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأيضاً باختلاف الدور الذي تسير عليه في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية، لذلك يجب الأخذ في الاعتبار عند المفاضلة الظروف السابقة.

ويراعي أن استراتيجيتي الاستثمارات المتوازنة والدافعة تتفقان في أن التنمية الاقتصادية تفترض دفعة قوية تنطلق بالإقتصاد القومي من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي. وتنسب نظرية الدفعة القوية الي "روزنشتاين ردوان"[22] ففي خلال العامين 2008/2007 زاد الناتج المحلي الإجمالي من (7.1 – 7.2%) واستمر التصاعد للنمو الحقيقي لناتج القطاع الخاص فبلغ 7.9% خلال هذه الفترة، مقابل 7.6% في 2007/2006 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في

(22) Rose nation. Rodan. “Notes on the theory of Big Push “ Paper non Pub lie, Voirs : B: Higgins: Economic Development, Norton New York, 1959. Ch. XVI PP.3855-388.

معدل النمو الإجمالي، من خلال الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة، والمطاعم والفنادق، وتجارة التجزئة، وأيضاً التشييد والبناء[23].

ويتطلب التصدي لمشكلات الركود والانكماش ونقص التشغيل والبطالة تطبيق الحكومة سياسات مالية، ونقدية توسعية رشيدة وفعالة تزيد من الإنفاق الاستثماري لسد فجوة الموارد المحلية بين حجم الادخار والاستثمار، وخلق المزيد من فرص العمل وضبط واستهداف التضخم وتلافي تدهور سعر صرف الجنية، فبالنسبة للاستراتيجية النقدية هدفت إلى استقرار الأسعار وخفض معدل التضخم واستقراره والحفاظ على معدلات مناسبة للنمو والاستثمار في 2008/2007.

وأقدمت الحكومة على تقديم العديد من الحوافز والتشريعات الهادفة لتوفير بيئة عمل تساهم في الدفع نحو النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، ولكن الواقع العملي أكد على أن مناخ الأعمال لم يكن مساعداً على تنشيط دور القطاع الخاص في الانتاج والتشغيل للعمالة والاستثمارات، وذلك نظراً للعديد من المعوقات التي واجهت القطاع الخاص ومنها تعارض الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية فيما بينهما وعدم وجود الشفافية وعدم كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية، ووهن تنفيذ القوانين ونقص العمالة الماهرة، ونقص المعلومات وزيادة تكلفة التمويل مع صعوبة الحصول

(23) البنك المركزي المصري، التقرير السنوى 2008/2007، ص56.

عليه، وتعقيد إجراءات الخروج من الأسواق، وهذا ما أدى إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الدولية والمحلية[24].

اما على صعيد الصناعات التحويلية في مصر تطور هذا القطاع الواعد يتضح أن العدد الإجمالي التراكمي للمنشآت بالصناعات التحويلية في مصر المسجلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية، حتى 2018 بلغ 51629 منشاة أي بمعدل نمو سنوي ثابت تراكمي 6,71% عما كان الوضع عليه في عام 2011، وبقيمة إنتاجية 1.807 مليار جنيه عام 2018 بمعدل نمو 6.08% عن2011، وبتكلفة استثمارية تراكمية 770 مليار جنيه في 2018 بمعدل نمو 6.54% عن 2011، وبعدد عمال في هذه المنشآت 2.29 مليون عامل عام 2018 بمعدل نمو 3.42% عن 2011، كما أن أعداد المشتغلين في هذه المنشآت لعام 2017 تمثل 8.12% من إجمالي المشتغلين في مصر لعام 2017، أما بخصوص التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لأنشطة الصناعات التحويلية في مصر حتى 2018، فان ثلاثة قطاعات وهي قطاع الأغذية والمشروبات والمنسوجات والملابس والجلود، وقطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية يستحوذ كلا منهم على خمس عدد المنشآت، وأن قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية وكذلك الأغذية والمشروبات

(24) Toatu, (t),: “From institution to governance : getting the structure right for optimal growth economic performance”, Australian National University, economic and government school,2003,pp.7-8.

أعلي من حيث القيمة الانتاجية بنسبة 22% لكل منهم تقريباً، وقطاع المنسوجات والملابس والجلود أعلى نسبة استحواذ على عدد العاملين بنسبة 26.2%[25].

وأيضاً ضرورة وجود الروابط التجارية بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة، وذلك لأن الروابط التجارية يمكن أن تكون أحد المصادر الهامة لنشر التكنولوجيا، وإتقان استخدامها، وهناك أنواع عديدة من الروابط (الخلفية والأمامية وأنشطة البحث والتطوير والآثار غير المباشرة والروابط الأكثر نفعاً هى الروابط الخلفية بين المشاريع الكبيرة والصغيرة حيث يمكن تقوية الروابط الراسية مع المشاريع الكبيرة التي تكون مستعدة لتقديم المساعدة والمشورة إلى مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والروابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها تنشئ الشركات عبر الوطنية سلاسل توريد تنافسية، يمكن أن تساعد على وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق جديدة ومتنوعة وعلى حيازة تكنولوجيا ومهارات جديدة ومعلومات عن اتجاهات السوق، وبالتالي حل المشكلات المتعلقة بالسوق[26].

(25) أيمن إسماعيل محمد خالد، علاء مصطفي أبو عجيلة: الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر 2019، العدد 536، القاهرة، ص363.

(26) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خيارات سياسية عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مذكرة أعدها أمانة الاونكاد، لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، الدورة الثامنة، جينيف 8-12 كانون الأول/ ديسمبر 2003، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، ص 13-14.

يتبين مما سبق أن هناك حاجه لزيادة حجم الاستثمارات في عدد كبير من المشروعات المتتالية والمتلازمة زمنياً، وذلك للإنتقال بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتى الاقتصادي، إلى جانب ضرورة وضع سياسات هدفها دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة حتى تساهم في جذب الاستثمارات مع خفض تكلفة هذه المشروعات في الدخول والخروج من السوق والتشغيل، والتمييز ضدها في التمويل والتسويق وعلاج القصور في الأسواق من ناحية الدعم والتمويل والتسويق والقروض والتدريب وإنشاء المدن الصناعية لها أسوة بالمشروعات الكبري[27] هذه الأنشطة والتوجهات يمكن أن تسهم إسهاماً فعالاً وواسع النطاق، في استيعاب فائض العمالة ومن ثم مواجهة الفجوة بسوق العمل المصري من خلال رفع معدلات الإستخدام والتشغيل، على أسس من الكفاءة والرشادة.

لذلك يجب العمل على حل المشكلات التي تقف حائل أمام ازدهار المشروعات والصناعات الصغيرة: كتوفير الإئتمان بشروط ميسرة أي تقديم التسهيلات من أجل القيام بمشروعات صناعية صغيرة، أيضاً البنية التي تحتاجها هذه الصناعات، إلى جانب أنه يمكن الاستفادة من خبرات وطاقات الخريجين (الجامعات– المعاهد العليا– الدراسات العليا) بتحفيزهم تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتى تتلاءم مع قدراتهم العلمية والتمويلية[28].

(27) Lall, (s): "Strengthening SMEs for international competitiveness, ECES, working paper, no,44, October 2000, p.10.

(28) د. مجدي محمود شهاب: مرجع سابق، ص143–144.

أما القطاع غير المنظم والذى تقدر فيه قوة العمل بنحو 2.5 مليون عامل فيجب تطويره والارتقاء بكفاءته (كتشجيع قيام جمعيات الحرفين، التقليل من القيود القانونية والإدارية المعيقة لممارسة النشاط، وتخصيص نصيب للعاملين بالقطاع غير الرسمي في التجمعات الصناعية الجديدة).

رابعاً: الاستراتيجيات الضريبية:

للسياسات الضريبة والنقدية المفرطة أثراً في التقيد يمكن أن يحبط الاستراتيجيات الصناعية والتحسينات في الاقتصاد الجزئي، فبينما ساعد صندوق النقد الدولي تايلند مثلا، على تفادي انهيار نظامها المصرفي، وأثرت الاستراتيجيات التي كانت تستهدف إنقاذ النظام المالي في الاقتصاد المحلي، وبوجه خاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تأثيراً أكبر بكثير مما كان متوقع، وذلك دون تحقيق الهدف الرئيسي، وهو إنقاذ العملة التايلندية (البات)[29].

وتمثل الاستراتيجية الضريبية أحد الخطوات نحو تحفيز الإستثمارات وزيادة معدلات التشغيل ولذلك يجب زيادة أداء الإدارة الضريبية وذلك من خلال:

أ- رشادة الحوافز الضريبية:

وتتمثل رشادة الحوافز الضريبة في أن تستخدم الضريبة بالتأثير المباشر والايجابي على زيادة نسب ومعدلات التشغيل، ويثار جدلاً كبيراً حول ما إذا كانت

(29) Regnir, P. (2000). "Small and medium enterprises in distress", Gower, Hampshire, U K. UNCTAD (2001) World Investment Report 2001, United Nations, New York and Geneva.p20.

الحوافز الضريبية لها دور وتعتبر أداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، ذهبت العديد من الدراسات[30] إلى أعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدول المضيفة اهتمام كبير وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية[31]. فكثيراً ما تكون الحوافز المالية والضريبية، ضرورية لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من إبقاء سيولتها النقدية في حالة جيدة أو لمساعدة المشاريع المحرومة في المناطق الريفية أو في القطاعات التي تعاني من محنة وقد تكون حوافز مالية (كالمنح والتأمين بمعدلات تفضيلية والائتمانات المدعومة) أو الحوافز الضريبية (كالإعفاءات الضريبية المؤقتة، والتخفيضات الضريبية على الأرباح ورؤوس الأموال والعمالة والمبيعات والقيمة المضافة والواردات والصادرات أو الإعفاءات الضريبية منها) وحوافز أخري (كدعم البنية التحتية ودعم مرافق النفع العام)[32].

ب- خفض العبء الضريبي على المستثمرين:

خفض العبء الضريبي أو التخفيضات الضريبية هى تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح بمعنى آخر

(30) أذكر من تلك الدراسات (هلينز1973)، و(ويلس1986)، (ورولف1993).

(31) طالبي محمد: أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا- العدد السادس، ص318.

(32) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خيارات سياسية عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مذكرة أعدها أمانة الاونكاد، لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، مرجع سابق، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، ص11.

يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءاً على توجهات الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة[33].

فزيادة العبء الضريبي وعدم كفاءة الجهاز الضريبي عوامل متكاتفة لزيادة معوقات الاستثمار حيث تشكل الأعباء الضريبية أثراً سلبيا علي صافي أرباح الشركات مما يحول دون تدفق الاستثمارات والتوسع في الاستثمارات القائمة مما يحد من خلق المزيد من فرص العمل[34].

فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً كأحد مصادر التمويل الخارجي نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة[35].

ج- زيادة كفاءة الإدارة الضريبية:

تعد كفاءة الإدارة الضريبية أحد المعوقات الأساسية، لمنظمة قطاع الأعمال الخاص والاستثمارات وبالتبعية، تتأثر وجود الوظائف الجديدة في هذه المشروعات وتحتاج هذه الإصلاحات الضريبية لنشر الوعي الضريبي بالتعليم وتثقيف الممولين والإعلام

(33) طالبي محمد: أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا- العدد السادس، ص317.

(34) Tohamy, (s):" tax administration and transaction costs in Egypt, the Egyptian center of economic studies (eces), working paper, no 33,1998, p.10.

(35) طالبي محمد: مرجع سابق، ص313.

وميكنة النظام الضريبي وتبسيط القانون، لخفض تكلفة الالتزام بالقانون بالنسبة للمولين والعاملين بالضرائب وعلاج أسباب التهرب الضريبي[36].

خامساً: استراتيجيات التدريب:

يلعب التدريب دوراً هاماً في بناء وتكوين رأس المال البشري وهناك علاقة ارتباط قوية بين التعليم والتنمية الشاملة والمستدامة، كما توجد علاقة سببية بين الجودة النوعية في النظام التدريبي وبناء المهارات والقدرات البشرية التي تحتاجها القوى العاملة والنمو الاقتصادى.

ولأن المهارة الانتاجية هى مؤشر بناء القدرات البشرية فان تحليل ودراسة المدخلات، والعمليات التدريبية تعد أكثر فائدة من دراسة المخرجات[37].

ويمكن استهداف استراتيجية التدريب والتى يؤدى القصور فيهما إلى حدوث خلل بسوق العمل وعدم جودة مخرجاته وذلك من خلال الآتي:

1- الحد من القصور في مدخلات التعليم.

2- دور المؤسسات التعليمية في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها.

(36) د.سحر تهامي: "إدارة الضرائب وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبي في مصر"، ورقة عمل رقم33، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر، 1998، ص15-24.

(37) د. ماجدة شلبي: التنمية الاقتصادية "نظرة تاريخية وقضايا معاصرة في ظل التجارب الدولية وتحديات العولمة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص378.

3- تحسين كفاءة الإنفاق العام لتعظيم كفاءة الخدمة التدريبية.

4- الارتقاء بمستوى البنية الأساسية التعليمية لمواجهة الطلب المتنامى على خدمة التعليم.

5- الارتقاء بالمستوى المادى والتدريبي للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس.

6- توافق سياسات القبول وتطوير المناهج مع متطلبات سوق العمل[38].

7- زيادة دور المرأة للمساهمة في سوق العمل وتدريبها جيدا لمواجهة التغيرات السريعة.

إذ لابد من ملاءمة وتحديد الاحتياجات اللازمة من الموارد المعلوماتية والبشرية والمادية المناسبة لمتطلبات سوق العمل، فالتعليم والتدريب المنعزل عن سوق العمل وعن احتياجات المجتمع لا يمكنه أن يقوم بالدور الفعال في التنمية ولكى يقوم التدريب بهذا الدور لابد لمخرجات التعليم أن تواكب المتغيرات التي يشهدها سوق العمل ومتطلبات المجتمع[39] وبالتالى أن يكون هناك توافق في سياسات القبول وخطة تطوير للمناهج بما يتناسب مع سوق العمل وسد العجز أو الخلل الموجود فيه.

(38) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: العلاقة بين جودة التعليم واختلالات سوق العمل، مرجع سابق، ص 206-217.

(39) طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة، 17-18 مايو، 1998، ص14.

ويعد الإصلاح الكامل لنظام التدريب خطوة ضرورية لتعزيز كفاءة قوة العمل المصرية بهدف رفع قدرتها على المنافسة على الصعيد العالمى مما يتطلب انشاء صندوق تدريب يعتمد على مشاركة القطاع الخاص والابتعاد عن النهج التقليدى للتدريب الذى يعتمد على "مراكز التدريب" المرتفعة التكلفة مع عدم كفاءتها مع عدم تبادل الخبرات بين متخصصى التدريب المصريين والنظم التدريبية المبتكرة في دول مثل البرازيل والهند وإيطاليا وفرنسا.

فاستراتيجية إصلاح نظام التدريب، باتت أمراً ملحاً حيث أن برامج التدريب وإعادة التدريب مطلوبة بشكل متزايد لمعالجة عدم التوافق في المهارات واختلالات سوق العمل في المدى القصير والمتوسط، مما يتطلب اتخاذ استراتيجية لتعزيز كفاءة وفعالية نظام التدريب في مصر وذلك من خلال:

- توسيع نطاق البرامج والاستراتيجيات التدريبية.
- تعميق نطاق البرامج التدريبية والإهتمام بالتدريب المهنى والتدريب على المهارات الكمية للتعامل مع الحاسب.
- التوسع في برامج التدريب المزدوج، وتعزيز الإرتباط بينهما وبين المشروعات المستفيدة.
- إعادة التدريب على المهارات من أجل مساعدة العمالة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

- دعم الاستثمار في رأس المال البشري بالإنفاق على الصحة والتعليم لتحسين النوعية وإنتاجية العمالة وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- استخدام وسائل تدريبية جديدة كالتدريب الذاتي بواسطة التكنولوجيا الحديثة وفي هذا المجال نوضح مدى أهمية الاستفادة من إمكانيات القوات المسلحة ومراكز التدريب التابعة لها في دعم العملية التدريبية للعديد من الشباب المؤدين للخدمة العسكرية.
- تغير ثقافة الشباب في العمل وتحفيزه للنظر إلى العمل الحر بأنه ذا فائدة كبيرة في إكسابهم مهارات جديدة وتغير نظرتهم إلى الوظائف المؤقتة أيضاً والوظائف قصيرة الأجل، حيث أنها فرصة يمكن اكتساب المهارات من خلالها والتي تؤهلهم إلى فرص عمل أفضل في السوق[40].

وجديراً بالذكر الحاجة الماسة إلى التوسع في إقامة الملتقيات للتوظيف، حيث أنها تعتبر آلية دورية يمكن من خلالها حصر وتوظيف أعداد كبيرة من الشباب الخريجين وكذلك التدريب الصيفي في الأجازة الصيفية، للتأهيل للعمل ويجب فعل ذلك في جميع الكليات والمحافظات بحضور رجال الأعمال[41].

(40) د. فادية عبد السلام، د. سمير عبد الوهاب، د. ليلي البرادعي، د. أحمد غنيم، د. شيرين الشواربي: علاقات العمل في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، السياسات والآليات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2006، ص104.

(41) نفس المرجع السابق

فسوق العمل المصري يحتاج إلى دعم مورده البشري بشكل متكامل ومستمر بصناعة تدريبية وتعليمية واسعة وديناميكية ومواكبة الأساليب والعلوم؛ معتمد في مساره على مفهوم التعليم والتدريب، وأيضاً إتباع أساليب ومنهجيات تعليمية قابلة للتحديث بشكل دائم ومستمر(42).

وبالنسبة لدور المرأة في سوق العمل تمثل المرأة نصف المجتمع وإذا صلحت صلح المجتمع والإستفادة من طاقتها ضرورة ملحة فالتنمية الشاملة تتطلب، مشاركة المرأة بصورة فعالة في مختلف المجالات وذلك ليس مجرد حق لها فقط بقدر ما هو واجب على المجتمع حتى تتمكن من تأدية دورها كاملاً في الجهود الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتفق مع طبيعتها وواجباتها الأسرية، وبما لا يتعارض مع تعاليم دينها، وإذا كان بعض النساء يبحثن عن عمل بشتى الطرق دون جدوى والبعض الأخر يجدن في البيت الحصن الأمين لهن، فإن جميع التقارير تؤكد أن نسبة البطالة في السيدات عالية للغاية والشكل التالي (رقم 2) يوضح ارتفاع مؤشر بطالة الإناث حيث تصل إلى نسبة 37,4 من إجمالى نسبة المتعطلين طبقاً للنوع لعام 2020.

(42) د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: الاقتصاد المعرفي ودورة في تنمية وتطوير الموارد البشرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد509، يناير2013، القاهرة، ص160.

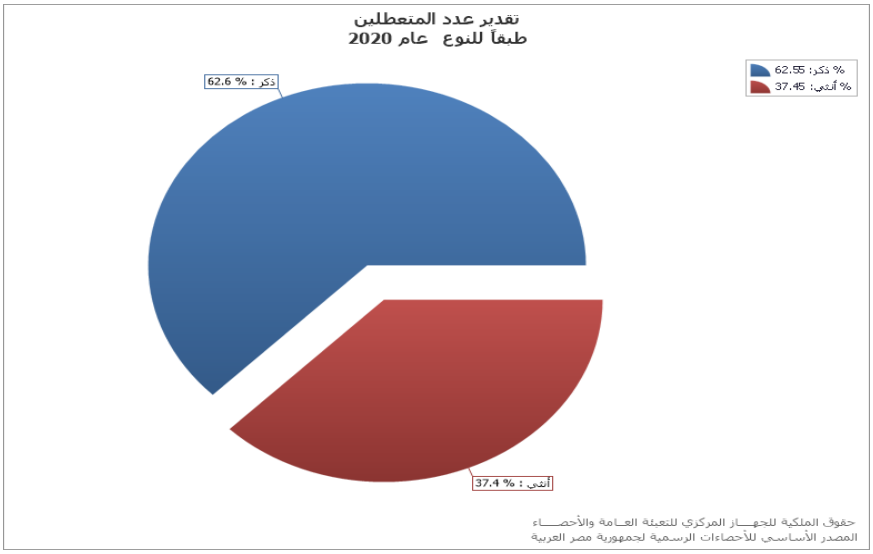

شكل (2) مؤشر البطالة طبقاً للنوع

المصدر: احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء متاحة على الرابط ww.capmas.gov.eg

وطبقاً لأخر تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل البطالة للإناث 17,7، في حين بلغ معدل البطالة للذكور 6 وذلك طبقاً لمعدل البطالة السنوى للنوع لعام 2020 ، ويتضح ذلك من الشكل (رقم 3)، ويوضح معدل البطالة طبقاً للنوع عام 2020.

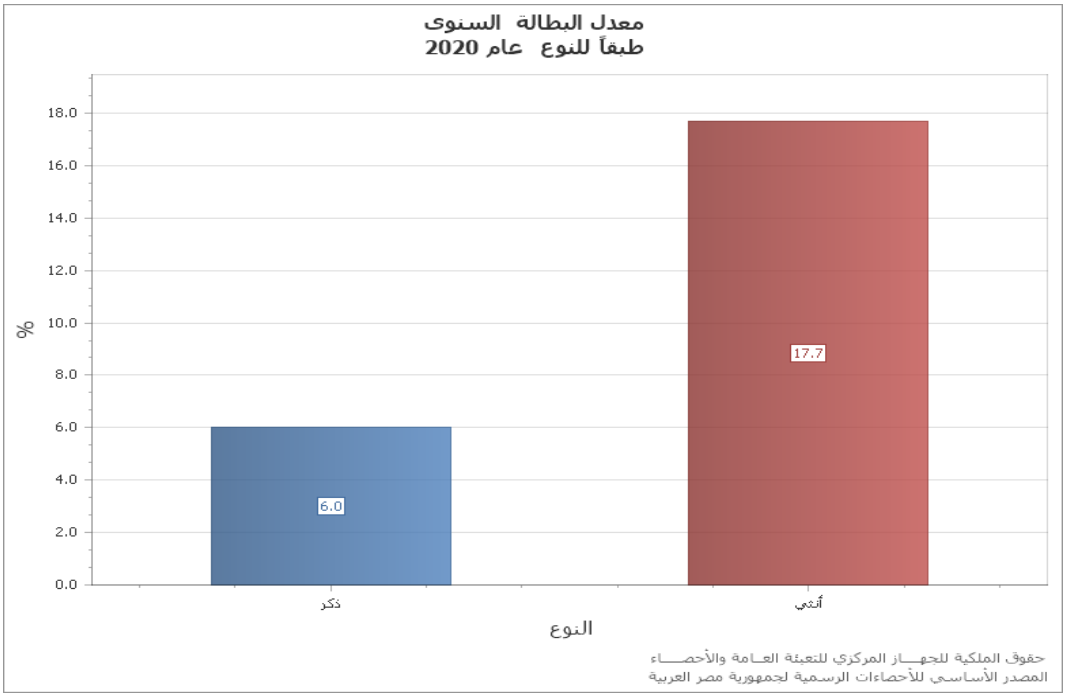

شكل (3) معدل البطالة السنوي طبقاً للنوع عام 2020

المصدر: احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء متاحة على الرابط ww.capmas.gov.eg

كما يشير تقرير المجلس القومى للمرأة بجهل بعض النساء لحقوقهم القانونية فيجب إعطائهن حقوقهن كاملة كما تنص الدساتير والمواثيق العالمية[43]، على مبدأ المساواة والسلام العالمى الذي يتضمن التنمية الاقتصادية الاجتماعية [44].

(43) د. خالد محمد الزواوى: البطالة في الوطن العربي "المشـــكلة...والحل"، مجموعـــة النيـــل العربية، جامعة القاهرة، المكتبة المركزية،2004، ص33.

(44) د. يسري محمد أبو العلا: علم الاقتصاد "الجزء الأول"، كلية الحقـــوق، جامعـــة بنهـــا، دار النهضة العربية، ص154.

مما يعني ذلك: أن هناك هدر في المورد البشري المتمثل في المرأة ودورها المجتمعي في سوق العمل مما يستوجب ضرورة النظر إلى عمل المرأة وتفعيل دورها في السوق والحياة وإشراكها في عملية التنمية المستدامة وأيضاً في تقرير شئونها ومعرفة حقوقها[45].

(45) د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: الاقتصاد المعرفي ودورة في تنمية وتطوير الموارد البشرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد509، يناير2013، القاهرة، ص169.

الفصل الثانى

تقييم الاستراتيجيات المطبقة بسوق العمل المصري لادارة ازمة البطالة.

تمثل إدارة الأزمات التعليمية حقلاً جديداً في المجال التربوى، والتى من خلالها تتاح الفرصة الجيدة للكشف عن مدى كفاءة الأجهزة الإدارية في مواجهة المواقف الطارئة وتختلف هذه الكفاءة بإختلاف الاستعدادات التي تمتلكها كل دولة ، وكان من اللازم على الدولة مواجهة الاختلالات الحادثه فيه وخاصة بطالة المتعلمين وذلك بانتهاج سياسات مباشرة وأخرى غير مباشرة محاولة منها للحد من آثار تلك الأزمة.

فهل انتهجت الدولة الاستراتيجيات المناسبة للحد من الفجوة بين المخرجات التعليمية واحتياجات السوق؟

وهل أتت تلك الاستراتيجيات ثمارها كالحد من تلك الفجوة؟

وهل وضعت تلك الاستراتيجيات في إطار من التعاون للحد من تلك الفجوة ؟ أم طُبقت كل استراتيجية على حدى في معزل عن الأخرى دون ترابط فيما بينهم ؟

للإجابة على تلك التساؤلات، لابد من تقييم تلك الاستراتيجيات أولاً لإدراك السُبل التي انتهجتها ثم استعراض النتائج التي توصلت إليها مقارنة بالوضع السابق على تطبيقها وذلك من خلال العرض التالي:

أولاً: الاستراتيجية السكانية:

بالنظر للزيادة السكانية وتأثيرها السلبى على عنصرى العرض والطلب للعمل في مصر، ومحاولة تلك الاستراتيجية المُنتهجة للتصدى للزيادة المضطرة لتعداد السكان يتبين أن ما انتهجته الدولة بالقيام بالحملات المختلفة لتنظيم الأسرة، واستراتيجية نشر التعليم، وأيضاً رفع المستوى الصحى للسكان، وعلى الرغم من كل الجهود المبذوله صاحب ذلك ارتفاع في معدل النمو السكانى في الفترات الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تعداد السكان).

حيث أن ارتفاع معدلات نمو السكان من شأنه أن يدفع إلى سوق العمل بأعداد إضافية متزايدة من الأيدى العاملة، بينما تقل قدرة اقتصادياًت هذه الدول على توفير فرص العمل اللازمة لتوظيف هؤلاء العمال، أي أن النمو الكبير في الأيدى العاملة يقابله نمو بطئ نسبيا في الطلب عليها، ومن هنا تحدث الفجوة بين كلا من العرض والطلب من القوة العاملة، وتزداد حدة الفجوة بمضى الوقت[46].

ثانياً: الاستراتيجية التعليميةوالتدريبية:

على ما سبق عرضة نستطيع القول بأن استراتيجية التعليم والتدريب مسئولة عن التزايد الهائل في ظاهرة البطالة، فبالرغم من الاستراتيجية التعليمية في فترة الستينات والسبعينات أدت إلى استيعاب أعداد من الملتحقين بالمراحل التعليمية

(46) د. العشري حسين درويش: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 116-117.

المختلفة، وبالتالى فإنها خفضت أعداد الداخلين إلى سوق العمل، إلا أنها لم تقدم الحل الجذري والفعلى لمواجهة المشكلة من الأساس، ولكن ما قامت به هو مجرد تأجيل وحل مؤقت لتظهر لنا من جديد في صورة بطالة الخريجين بدلاً من الأمية، فالاستراتيجية التعليمية الناجحة تتسم ببعض الخصائص التى تميزها وتحقق استمرارها والتي تتمثل في ان تكون موضوعية متطورة دائما، واضحة ومحددة شمولية وعمومية، مرنة وتعكس الواقع المجتمعي، موثقة وشاملة من حيث الرؤية والرسالة والهدف، إلى جانب أن التعليم يفتقد لثقافة التدريب التحويلي والريادي، الذى يتماشى وحاجة سوق العمل،و التوسع في التعليم المجانى وربط استراتيجية التعيين في الحكومة بالحصول على الشهادة العليا الذي ادى إلى عدم تحقيق التوازن المنشود، ايضا الاستراتيجية التعليمية المنتهجة تعانى من اختلالات كمية وكيفية الي جانب انتشار ظاهرة الامية، كذلك الفجوة الموجودة بين مخرجات العملية التعليمية والفرص الوظيفية المتاحة امام الخريجين وبالتالى فان الاستراتيجية المتبعة تحتاج الى اعادة صياغة وتحليل وادارة للازمة لتفاديها مستقبلا.

وبعد التوقف عن التعين للقوى العاملة كان السبيل الوحيد أمام الخريجين هو الوقوف في صفوف الانتظار املا في الحصول على فرصة عمل مما ساهم في تفاقم ظاهرة البطالة[47].

(47) د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: العلاقة بين جودة التعليم واختلالات سوق العمل، مرجع سابق، ص 183-184.

واذا نظرنا الي مجموعة الإصلاحات المطلوبة داخل العملية التعليمية يتبين لنا ضرورة التركيز بشكل كبير علي تحسين النوعية وأيضاً المهارات والبرامج التدريبية وأن تكون نقطة البداية للتطويرالتعليمي والتدريبي هى مرحلة التعليم الأساسي ثم مابعد ذلك، حيث أن الإهمال في هذه المرحلة ينتج عنه الاختلالات في المستويات الأعلى(48).

مما سبق يتبين أن الاستراتيجية التعليمية تحتاج إلى تنمية و تطوير في مضمون العملية التعليمية بما يتناسب مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية في المستقبل وذلك من خلال التقليل من التخصصات التي لا يحتجها سوق العمل والتوسع في التخصصات التي تحتاجها الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع، أيضاً تحتاج المنظومة التعليمية إعادة النظر للمناهج الدراسية وخطة تعديل محكمة للمناهج والمواد الدراسية، مع التغير الجذري في أسلوب التدريس وعدم الإعتماد على الكم في المعلومات التي يتلقاها الطلاب بقدر ما نحن بحاجة إلى النظر المعلومة في حد ذاتها التي تنقل للطلاب مع النظر هل استطاع الإستيعاب والفهم والتحصيل والإتقان أم لا وهل المخرجات التعليمية متوافقة مع مايحتاج اليه السوق وهل ماتم تدريسة يمكن ان يطبق ويساهم في دعم النمو والتنمية وبالتالي زيادة وتحسين الانتاجية الي جانب الاهتمام والاعداد الجيد للبرامج التدريبية ونشر الثقافة التدريبية والتمكين الريادي وثقافة العمل الحر .

(48) طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربيـــة، مرجـــع سابق، ص13.

ثالثاً: الاستراتيجية الاستثمارية:

وبتقييم استراتيجيات الإصلاح الإستثمارى للتصدى للفجوة بين المخرجات التعليمية والسوق والتى تعد من أهم اسباب اختلال سوق العمل في مصر، فأصبحت الدولة أمام ضرورة ملحة في اتخاذ قرارات متعلقة بالاستثمار لمحاولة تحطيم حلقة الفقر والبطالة والاتجاه باقتصاد الدولة نحو نمو منتظم ومستمر، فأقدمت الحكومة على تقديم العديد من الحوافز والتشريعات الهادفة لتوفير بيئة عمل تساهم في الدفع نحو النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، ولكن الواقع العملي أكد على أن مناخ الأعمال لم يكن مساعداً على تنشيط دور القطاع الخاص في الانتاج والتشغيل للعمالة والاستثمارات وذلك نظراً للعديد من المعوقات التي واجهت القطاع الخاص ومنها تعارض الاستراتيجيات الاقتصادية الكلية فيما بينهما وعدم وجود الشفافية وعدم كفاءة الإدارة الضريبية والجمركية ووهن تنفيذ القوانين ونقص العمالة الماهرة ونقص المعلومات وزيادة تكلفة التمويل مع صعوبة الحصول عليه وتعقيد إجراءات الخروج من الأسواق وهذا ما أدى إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الدولية والمحلية.

أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية في مصر وتطور هذا القطاع الواعد يتضح أن العدد الإجمالي التراكمي للمنشآت بالصناعات التحويلية في مصر المسجلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية، حتى 2018 بلغ 51629 منشاة؛ أي بمعدل نمو سنوي ثابت تراكمي 6,71% عما كان الوضع عليه في عام 2011, وبقيمة إنتاجية 1.807 مليار جنيه عام 2018 بمعدل نمو 6.08% عن2011 وبتكلفة استثمارية

تراكمية 770 مليار جنيه في 2018 بمعدل نمو 6.54% عن 2011، وبعدد عمال في هذه المنشآت 2.29 مليون عامل عام 2018 بمعدل نمو 3.42% عن 2011، كما أن أعداد المشتغلين في هذه المنشآت لعام 2017 تمثل 8.12% من إجمالي المشتغلين في مصر لعام 2017. أما بخصوص التوزيع القطاعي للإجمالي التراكمي لأنشطة الصناعات التحويلية في مصر حتى 2018، فان ثلاثة قطاعات وهي قطاع الأغذية والمشروبات والمنسوجات والملابس والجلود، وقطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية يستحوذ كلا منهم على خمس عدد المنشآت وأن قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية وكذلك الأغذية والمشروبات أعلي من حيث القيمة الانتاجية بنسبة 22% لكل منهم تقريباً وقطاع المنسوجات والملابس والجلود أعلى نسبة استحواذ على عدد العاملين بنسبة 26.2%[49].

يتضح من العرض السابق أن هناك حاجه ضرورية لزيادة حجم الاستثمارات في عدد كبير من المشروعات المتتالية والمتلازمة زمنياً وذلك للإنتقال بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتى الاقتصادي، إلى جانب ضرورة وضع سياسات هدفها دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة حتى تساهم في جذب الاستثمارات مع خفض تكلفة هذه المشروعات في الدخول والخروج من السوق والتشغيل والتمييز ضدها في التمويل والتسويق وعلاج القصور في الأسواق من ناحية الدعم والتمويل والتسويق

(49) أيمن إسماعيل محمد خالد،و علاء مصطفي أبو عجيلة: الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر 2019، العدد 536، القاهرة، ص363.

والقروض والتدريب وإنشاء المدن الصناعية لها أسوة بالمشروعات الكبري[50] هذه الأنشطة والتوجهات يمكن أن تسهم إسهاماً فعالاً وواسع النطاق، في استيعاب فائض العمالة ومن ثم مواجهة أزمة البطالة من خلال رفع معدلات الإستخدام والتشغيل، على أسس من الكفاءة والرشادة.

لذلك يجب العمل على حل المشكلات التي تقف حائل أمام ازدهار المشروعات والصناعات الصغيرة: كتوفير الإئتمان بشروط ميسرة؛ أي تقديم التسهيلات من أجل القيام بمشروعات صناعية صغيرة.

أيضاً البنية التي تحتاجها هذه الصناعات، إلى جانب أنه يمكن الاستفادة من خبرات وطاقات الخريجين (الجامعات- المعاهد العليا- الدراسات العليا) بتحفيزهم تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تتلاءم مع قدراتهم العلمية والتمويلية[51].

أما القطاع غير المنظم والذى تقدر فيه قوة العمل بنحو 2.5 مليون عامل فيجب تطويره والارتقاء بكفاءته (كتشجيع قيام جمعيات الحرفين، التقليل من القيود القانونية

(50) Lall, (s): "strengthening S M Es for international competitiveness, E C E S, working paper, no,44, October 2000, p.10.

(51) د. مجدي محمود شهاب: متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها علي مشكلة البطالة في مصر،مرجع سابق، ص143-144.

والإدارية المعيقة لممارسة النشاط، وتخصيص نصيب للعاملين بالقطاع غير الرسمي في التجمعات الصناعية الجديدة).

رابعاً: الاستراتيجيات الضريبية:

وبالنظر والتقييم للاستراتيجية الضريبية لمواجهة تلك الفجوة حيث تمثل الاستراتيجية الضريبية أحد الخطوات نحو تحفيز الإستثمارات وزيادة معدلات التشغيل، إلا أن الاستراتيجية المنتهجة اتخذت بعض الإجراءات ظاهرياً ولم تكن النتائج لمواجهة شبح البطالة أو الحد من آثارها وكان من ضمن تلك الإجراءات:

أ- رشادة الحوافز الضريبية:

ب- خفض العبء الضريبي على المستثمرين.

ج- زيادة كفاءة الإدارة الضريبي.

وإلى الآن لم تظهر النتائج المرجوة من ذلك الإجراء، علماً بأن الدولة، قامت بالإصلاحات الضريبية ومنها: نشر الوعي الضريبي بالتعليم وتثقيف الممولين والإعلام وميكنة النظام الضريبي وتبسيط القانون، لخفض تكلفة الالتزام بالقانون بالنسبة للممولين والعاملين بالضرائب وعلاج أسباب التهرب الضريبي.

خامساً: سياسات التعليم والتدريب:

لا يمكن للتعليم المنعزل عن سوق العمل وعن احتياجات المجتمع أن يقوم بالدور الفعال في التنمية ولكى يقوم التعليم بهذا الدور لابد لمخرجات التعليم أن تواكب

المتغيرات التي يشهدها سوق العمل ومتطلبات المجتمع[52] وبالتالى أن يكون هناك توافق في سياسات القبول وخطة تطوير للمناهج بما يتناسب مع سوق العمل وسد العجز أو الخلل الموجود فيه.

ويعد الإصلاح الكامل لنظام التدريب خطوة ضرورية لتعزيز كفاءة قوة العمل المصرية بهدف رفع قدرتها على المنافسة على الصعيد العالمى مما يتطلب انشاء صندوق تدريب يعتمد على مشاركة القطاع الخاص، والابتعاد عن النهج التقليدى للتدريب الذى يعتمد على "مراكز التدريب" المرتفعة التكلفة مع عدم كفاءتها، مع عدم تبادل الخبرات بين متخصصى التدريب المصريين والنظم التدريبية المبتكرة في دول مثل البرازيل والهند وإيطاليا وفرنسا.

فاستراتيجية إصلاح نظام التدريب، باتت أمراً ملحاً حيث أن برامج التدريب وإعادة التدريب مطلوبة بشكل متزايد لمعالجة عدم التوافق في المهارات واختلالات سوق العمل في المدى القصير والمتوسط، مما يتطلب اتخاذ استراتيجية لتعزيز كفاءة وفعالية نظام التدريب في مصر.

(52) طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى في البلدان العربيـــة، مرجـــع سابق، ص14.

الخاتمة :

من واقع ما سبق يتبين أن الاستراتيجيات التي قامت الحكومة بانتهاجها هي سياسات غير مجدية ويشوبها القصور خاصة في مواجهة ازمة البطالة التى سادت سوق العمل بشكل كبير ،كما لاحظنا تركيز الحكومة على مواجهة قصيرة المدى للازمة دون النظر إلى المواجهة والحلول بعيدة المدى أيضاً اهتمت فقط بالآثار المباشرة دون الاهتمام بالآثار غير المباشرة و ايضا المسكوت عنه بسوق العمل المصري فعدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ظاهرة مركبة ولها نتائج و أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية لذلك عند مواجهة مثل هذا النوع من الظواهر، يجب وضع خطط استراتيجية شاملة متكاملة ضمن خطة التنمية خاصة في عصر التحول الرقمي والتنمية المستدامة ويجب أن يراعى فيها كل الأبعاد ويمثل التوظيف أو التشغيل الهدف المحوري والأساسي لها فالاستراتيجية السكانية لم تنجح في الحد من الزيادة السكانية أوالحد من الهجرة الداخلية وهى الأهداف المنشودة لها مما أدى إلى ظهور ارتفاع في نسب التحضر وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة في الحضر.

وكذلك تبين أيضاً أن الاستراتيجية التعليمية لم تستطيع محو ظاهرة الأمية ولم تحقق الملائمة بين مخرجات العملية التعليمية وحاجة سوق العمل ولم تقدم جديد في مواجهة الأزمة بل خلقت أزمة جديدة حيث زاد عدد المتعلمين فأصبحنا نواجه بطالة متعلمين بدلا من الأميين الي جانب ازمة بطالة حملة الماجستير والدكتوراة واوائل الخريجين مما حمل الحكومة بالعبء الاثقل .

ومن الاستراتيجيات التي حققت نجاح في بداية تطبيقها، إلا أن الحكومة تدخلت فأصبحت عاجزة عن الاستمرار في ذلك، هى استراتيجية تعيين الخريجين التي بدت في مراحلها الأولى مواجهة لأزمة البطالة الصريحة ولكن مع التراجع من قبل الحكومة تفاقمت أعداد الخريجين وزادت عبئها على الموازنة العامة أيضاً استراتيجية الهجرة الخارجية مع انخفاض أسعار البترول وعودة العمالة المصرية من الخارج.

أما استراتيجية تشجيع القطاع الخاص أيضاً لم تحقق هذه الاستراتيجية الهدف المنشود منها وهو توفير فرص عمل واستيعاب الأعداد الداخلة لسوق العمل.

علينا أن نعترف أن الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة تفتقر للكثير من التخطيط الجيد خاصة بالنسبة للموارد البشرية المتاحة لديها وبوجهٍ خاص تطبيق الخصخصة مع عدم تقديم غطاء تأميني واجتماعي للعمالة المسرحة لديها أو المستغني عنها وتوفير وظائف، أو فرص بديلة للعمل وأيضاً الاستراتيجيات المطبقة في تعيين بعض الفئات في الحكومة بغرض التقليل من انتشار البطالة وذلك دون استخدام أساليب جيدة ومنظمه للتعين مع عدم النظر إلى كيفية ومدي ملاءمة هذه الوظائف لتخصصات وقدرات المعينين وإذا نظرنا للحالتين فإننا بالفعل أمام إهدار كامل للطاقات والقدرات البشرية التي من السهل جداً استخدامها بشكل مناسب وتوظيفها بصورة أفضل من أجل تحقيق نتائج إيجابية تأتي بالنفع على القطاعات المختلفة بالدولة وبالتالي تعود بزيادة الانتاجية وتحقيق أسواق أكثر وفرص عمل أكثر.

وتناولت الدراسة بالوصف والتحليل الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة المصرية كمحاولة منها للتصدى لظاهرة البطالة ومحاولة لتخيف حدتها مع تقييم تلك الاستراتيجيات بناء على أُسس موضوعية للحد من ظاهرة البطالة في السوق المصري وتسليط الضوء على مواطن القوة لدعمها وايضا مواطن الضعف للعمل على توصيفها ومن ثم تقديم الحلول ومواجهتها حتى يمكنا من ادارة الازمة وتخطى النتائج السلبية وتلاشي الانتشار مستقبلا

النتائج :

توصلت تلك الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- تفاقم ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح الاستراتيجية الإقتصادية بشكل عام والاستراتيجية الإستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكيفية العمل في أن واحد إذ ترتب على تلك الاستراتيجيات تدن وتراجع في مستويات الإستثمار مما أدى إلى إضعاف قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة، كما ترتب عليها أيضاً وجود أنماط استثمارية لا تشجع على النمو كثيف العمل.

2- عدم التوازن بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل المصري والذي ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة.

3- ضعف الإستثمار في الموارد البشرية في بعض التخصصات التي يحتاج اليها سوق العمل.

4- سوء التخطيط والتوجيه يعدان بيئة خصبة لإنتشار ظاهرة البطالة وانتشار الواسطة والمحسوبية في التوظيف.

5- بُعد الاستراتيجيات التعليمية عن متطلبات سوق العمل أدى إلى تفشى ظاهرة البطالة وخاصة بطالة المتعلمين.

6- ضعف استيعاب القطاع الخاص للاعداد التراكمة من مخرجات العملية التعليمية بمختلف التخصصات والمستويات مما ترتب عليه اتجاه اغلب الخريجين للبحث عن فرصة عمل في القطاع الحكومي.

التوصيات :

توصلت الدراسة لبعض التوصيات التي يمكن من خلالها تقديم بعض الإصلاحات لاختلالات سوق العمل في مصر نعرضها على النحو التالي:

1- التخطيط المسبق الجيد والسليم خاصة بما يتعلق بالموارد البشرية وأساليب التخطيط للقوى العاملة مع الحصر الدقيق لحجم البطالة من معلومات وبيانات.

2- مراجعة القوانين واللوائح المعمول بها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع المستجدات والتغيرات الحالية والسريعة والمستقبلية.

3- تحفيز الشباب على ثقافة العمل الحر والتربية على المواطنة وانشاء المشروعات الصغيرة مع تسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المشروعات للشباب.

4- التركيز على التخصصات التي يحتاج اليها سوق العمل مستقبلا والتي تواكب التطورات الحديثة والمعاصرة مع عدم اهمال التخصصات الاخري والعمل على تطويرها.

5- وضع سياسات حكومية رادعة تحد من المحسوبية والواسطة في التشغيل،وتقوم على التوظيف على اساس الكفاءة واختيار الشخص المناسب في المكان المناسب.

أولا : المراجع العربية :

-البنك المركزي المصري، التقرير السنوى 2008/2007.

-أيمن إسماعيل محمد خالد، علاء مصطفي أبو عجيلة: الصناعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتخفيف تركز النشاط الصناعي والاقتصادي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر 2019، العدد 536، القاهرة.

- د. العشري حسين درويش: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979

- د. خالد محمد الزواوى: البطالة في الوطن العربي "المشكلة...والحل"، مجموعة النيل العربية، جامعة القاهرة، المكتبة المركزية،2004.

- د. رمزى ذكى/الاقتصاد السياسي للبطالة-تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة،عالم المعرفة، الكويت، 1998

- د. سحر تهامي: "إدارة الضرائب وتكلفة تعامل الممولين مع الجهاز الضريبي في مصر"، ورقة عمل رقم33، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر، 1998.

- د. سميحة السيد فوزى: استراتيجية مواجهة البطالة "رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى"، المؤتمر الأول. لقسم الاقتصاد بعنوان البطالة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989.

– د. عصام حسنى محمد عبد الحليم أبو زيد: العلاقة بين جودة التعليم واختلالات سوق العمل، كلية الحقوق، جامعة بنها.

– د. على عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة وأثر الإصلاح الاقتصادي عليها "دراسة تحليلية– تطبيقية" كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.

– د. محمد حسين عبدالقوى،البطالة المشكلة والعلاج،مركز الاعلام الامنى، البحرين، 2010.

– د. محمد علاء عبدالقادر ،البطالة اساليب المواجهه لدعم السلام الاجنماعى والامن القومى فى ظل الجات .العولمة –تحديات الاصلاح الاقتصادى، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.

– د. محمد عيسي زهران: الإنفاق على التعليم وأثره في استدامة النمو "دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر التاسع والعشرين، 8–9 فبراير 2020، العدد 537، القاهرة.

– د. ياسر عوض شعبان عبد الرسول: الاقتصاد المعرفي ودورة في تنمية وتطوير الموارد البشرية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد509، يناير2013، القاهرة,

– د. يسري محمد أبو العلا: علم الاقتصاد "الجزء الأول"، كلية الحقوق، جامعة بنها، دار النهضة العربية.

– د.مجدي محمود شهاب: متغيرات سوق العمل المحلي وانعكاساتها علي مشكلة البطالة في مصر

–طالبي محمد: أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا– العدد السادس.

– طاهر حمدى كنعان: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادى في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وقائع الندوة المنعقدة في الإمارات العربية المتحدة، 17–18 مايو، 1998.

– ظافر طاهر حسان/تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي–مشكلة البطالة وامكانية حلها،مجلة الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد الثانى والخمسون،2012)

–مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خيارات سياسية عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مذكرة أعدها أمانة الاونكاد، لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، الدورة الثامنة، جينيف 8–12 كانون الأول/ ديسمبر 2003، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، ص 13–14.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خيارات سياسية عامة لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مذكرة أعدها أمانة الاونكاد، لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، مرجع سابق، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت.

ثانيا :المراجع الاجنبية

- Awad I., “Economic Reform, Employment Policy in Egypt”, Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference Egyptian Economy, Economic Department, Faculty of Economics and Political Science- Cairo University, Apr.13,14,2003.

-Lall, (s): “strengthening S M Es for international competitiveness, E C E S, working paper, no,44, October 2000

- Lall, (s): “Strengthening SMEs for international competitiveness, ECES, working paper, no,44, October 2000.

- Regnir, P. (2000). “Small and medium enterprises in distress”, Gower, Hampshire, U K. UNCTAD (2001) World Investment Report 2001, United Nations, New York and Geneva..

- Rose nation. Rodan. “Notes on the theory of Big Push “ Paper non Pub lie, Voirs : B: Higgins: Economic Development, Norton New York, 1959. Ch. XVI.

- Toatu, (t),: “From institution to governance : getting the structure right for optimal growth economic performance”, Australian National University, economic and government school,2003,

- Tohamy, (s):” tax administration and transaction costs in Egypt, the Egyptian center of economic studies (eces), working paper, no 33,1998.